# جوانب من السياسة الديغولية تجاه الثورة التحريرية الجزائرية وصداها في صحيفة "العمل" التونسية (1958– 1962)

# Aspects of Gaullistpolicytowards the Algerian liberationrevolution and itsecho in the Tunisiannewspaper “Al-Amal” (1958-1962)

**الدكتورة / قشيش فتيحة(*)**

**جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة.**

**البريد الالكتروني:kechichefatiha@gmail.com**

**تاريخ الاستلام:** اليوم /الشهر/السنة **تاريخ القبول:**30/06/2022

**ملخص :**

تتناول هذه الورقة البحثية، تجاوب وتفاعل جريدة "العمل" التونسية، وهي الجريدة الناطقة باسم الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، مع أبرز الأحداث والتطورات التي عرفتها سياسة الجنرال ديغول في مواجهته للثورة التحريرية الجزائرية( 1958 –1962 )، كما تبرز ردود أفعال ومواقف هذه الصحيفة تجاه السياسة التي اتبعتها الثورة التحريرية للرد على سياسة

(*)قشيش فتيحة، kechichefatiha@gmail.com

الجنرال ديغول، وكذا دورها في محاولة الدفاع عن القضية الجزائرية إعلاميا –في ذات الفترة– لكسب تأييد وتضامن وتعاطف الرأي العام العالمي معها.

**الكلمات الدالة**: الثورة الجزائرية ، الجنرال ديغول، جبهة التحرير الوطني، صحيفة العمل.

**Abstract:**

This studyanalyzes and discusses the interaction of the Tunisiannewspaper "العمل" - which stands for the Tunisian's Free Constitutional Parti - with the most important events in General de Gaulle'spolicy in his confrontation to the Algerian revolution, as ithighlights the reaction of thisnewspapertowards the policyfollowed by the Algerian revolution in respons to the policy of General de Gaulle.Thisstudyalso shows the newspaper'srole in defending the Algerian cause in order to gain international solidarity and sympathy.

**Keywords:**Algerian revolution, General degaulle,Thenational liberationfront, Newspaper "Al-Amal ".

**مقدّمة :**

لم تنجح مختلف الاجراءات الاستعمارية الترهيبية والترغيبية في القضاء الثورة التحريرية الجزائرية، بل زادتها اشتعالا وانتشارا، فامتدت إلى عقر دار فرنسا ابتداء من سنة 1958. الأمر الذي خلق عدة أزمات على مستوى الساحة السياسية الفرنسية، وجعلها تشهد سقوط سبعة حكومات متتالية خلال الفترة الممتدة من (1954–1958)، غير أنّ أكبر أزمة عرفتها فرنسا خلال هذه الفترة هو ذلك التمرد العسكري الذي شهدته في13 ماي 1958، والذي قاده مجموعة من ضباط الجيش الفرنسي الاستعماري بالجزائر، ضد حكومة بلادهم[1]بإيعاز من بعض التيارات السياسية والقوى الرجعية المتطرفة في الجزائر، والمحسوبة على غلاة المستوطنين الفرنسيين،

الذين دعوا إلى ذلك بعد تأكدهم من عجز الحكومات الفرنسية المتتالية عن إيجاد حل عسكري يقضي على الثورة الجزائرية، وهو ما يعني ضياع مصالحهم الاستراتيجية في الجزائر.

كان هؤلاء المستوطنون ومن يساندهم ويؤيدهم من العسكريين المتطرفين يحلمون ببقاء "**الجزائر فرنسية** " إلى الأبد، ولا يؤمنون بغير ذلك. فطالبوا بمجيئ الجنرال ديغول[2] إلى سدة الحكم، حيث لم يروا في غيره من الشخصيات السياسية الفرنسية، من له القدرة على تحقيق طموحاتهم وأحلامهم الاستعمارية دونه. وبقبوله لهذا العرض، وبعد إعلانه الرسمي عن استعداده الكامل للاستجابة لندائهم وتلبية مطالبهم، سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة وانتخب ديغول Deghaulleرئيسا للجمهورية الخامسة. كان لهذه الأحداث والتطورات التي عرفتها الثورة التحريرية الجزائرية صدى واسع في الصحافة الدولية ، لاسيما في الصحف العربية والمغاربية ، ومنها صحيفة "العمل"[3]التونسية لسان الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد، التي تابعت حيثيات وتطورات هذا الموضوع باهتمام منقطع النظير.***فماهي الاستراتيجية التي اعتمدها الجنرال ديغول لمواجهة الثورة التحريرية الجزائرية؟ وكيف تفاعلت وتجاوبت معها صحيفة "العمل" التونسية؟***

## *1- تفاعل "العمل" مع انقلاب 13 ماي 1958 وملابسات قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة.*

تفاعلت جريدة " العمل" التونسية بحماس شديد مع الأزمة السياسية التي شهدتها فرنسا بتاريخ 13 ماي 1958، حيث أثار هذا الحدث كغيره من الأحداث المتعلقة بالثورة التحريرية الجزائرية اهتمامها، فحرصت على متابعة مجرياته، وتتبُع مستجداته وتطوراته في العديد من الافتتاحيات والعناوين الإخبارية اليومية. وفي هذا الاطار، وفي محاولة منها لتوضيح أسباب هذا الانقلاب، ومناقشة خلفياته وتداعياته، نشرت الجريدة موضوع الدراسة بخصوص الحدثمجموعة من المقالات، أكدت فيها على أن خلفيات حركة تمرد ضباط الجيش الفرنسي

التي شهدتها الجزائر في 13ماي1958، تعود إلى وجود فئة استعمارية متطرفة وعنصرية، متحكمة ومسيطرة على زمام الأمور في الجزائر، حيث لا ترى هذه الفئة – حسب رأي الجريدة – في الحكومة الفرنسية والجيش الفرنسي، إلا وسيلة للمحافظة على مصالحها القائمة على استعباد الشعب الجزائري، واستنزاف ثروات بلاده. وأنّ هذه الفئة بمجرد ما شعرت أنّ الخطر أصبح يهدد مصالحها، وبأنّ السياسة الفرنسية قضت بتعديل مواقفها إزاء القضية الجزائرية،[4] بادرت بإعلان العصيان والتمرد، مطالبة بحكومة تسايرها في خدمة مصالحهاوتعزيز جانبها في الجزائر.حيث قالت الجريدة في أحد المقالات التي نشرتها بخصوص هذا الموضوع ما يلي:«... لم تفاجئ حركة التمرد الجنونية التي اجتاحت عاصمة الجزائر، ثم عمّت البلاد الجزائرية بسرعة البرق، كل الذين يتتبعون أطوار هذه الحرب الدامية، التي تدور رحاها منذ أربع سنين، على أديم تلك الأرض الطاهرة. بعد أن درسوا تاريخ الحركة الوطنية هناك، ويعرفون دلائل الأقلية الفرنسية أو المتفرنسة، والضغط الذي لم يزالوا يسلطونه على حكوماتهم، حتى تبقى امتيازاتهم ويستمر استغلالهم الفاحش لثروات البلاد على حساب أبناء البلاد. فهم الذين مانعوا في تطبيق قانون 1947 التقدمي نسبيا، وهم الذين استقبلوا رئيس الحكومة الفرنسية غي مولي يوم 06 فيفري1956 بالطماطم والحجارة، وكالوا له السب والشتم، فما كان منه إلا أن يتراجع عوض أن يقدم على ما لم يكن منه بد، وأن يتنكر للمبادئ التي انتخب من أجل الدفاع عنها...وأخيرا تقدم رئيس حكومة جديد أمام البرلمان للتزكية، ورغم تأكيده بأن الروابط التي بين فرنسا والجزائر لا يمكن أن تنقسم، فإنّ المدللين أقاموا الدنيا وأقعدوها، فشكلوا لجنة وأسندوا رئاستها إلى الجنرال ماسو، فقبلها بعد أن فكر ثلاثين ثانية فقط، وشقوا عصا الطاعة، وتحدوا الحكم المركزي، وصرحوا بأنهم يلتزمون الدفاع عن مصالح الجزائر الفرنسية ولو تخاذل المسؤولون بباريس...»[5]

كما عبّرت الجريدة في مقال آخر عن أسفها الشديد، واستيائها الكبير من الواقع الذي آلت إليه فرنسا، في ظل الأزمة السياسية الحادة التي أوقعها فيها غلاة المعمرين من مدنيين عنصريين وعسكريين، واصفة ما أقدموا عليه بالأعمال الطائشة والمتهورة، التي أساءت لسمعة

وشرف الأمة الفرنسية العريقة،وهي أمة القيم والمبادئ والحضارةالتي أشعّت على العالم ردحا من الدهر،حيث عبرت عن ذلك بقولها:«...وكل ما يمكن الشعور به والتعبير عنه في هذه المناسبة، هو الأسف أمام مآل هذه الأمة العريقة في الحضارة، التي أنجبت تربتها مفكرين أفذاذ، وأشعّت مبادئها على العالم ردحا من الزمن... وإنما الذي يجب التفكير فيه والاستعداد له، هو تفاقم هذه الحمى التي اعترت المدنيين الفاشيين وأعوانهم من الجنود بالجزائر، فأصبحوا في حالة نفسية مرضَية، وأصبحت أعمالهم الطائشة وغرائزهم وأهواءهم متغلبة على عقولهم، إذ هم مقبلون على كل شيء، مستخفون بكل شيء ...»[6]

ونظرا للفوضى الكبيرة والاضطرابات السياسية الخطيرة التي أثارتها هذه الأحداث في فرنسا، نشرت الجريدة في عددها الصادر بتاريخ 14 ماي 1958 مقالا، انتقدت فيه وبشدة عجز الحكومة الفرنسية عن محاولة إنقاذ مصير بلادها، الذي تركته بين أيدي ثلة من المتطرفين– حسب تعبيرها – يسيرون به نحو التدهور الكامل، حيث قالت في هذا الشأن :«... لقد ذهب المتطرفون إلى أبعد مايمكن أن يذهبوا إليه، فاستولوا على السلطة في الجزائر، في وقت بلغت فيه أزمة الحكم في باريس أوجّها، فأصبحت الحالة في منتهى الخطورة، ودقت الساعة التي يستطيع فيها المصلحون والعقلاء، من ذوي الشجاعة والاقدام، أن ينقذوا مصير دولتهم، أو أن يتركوها تسير بخطى حثيثة نحو التدهور الكامل... إنّ أول ما يمكن استنتاجه من حركة التمرد التي قامت بالجزائر، هو أن كمشة من المجانين، ومن الفوضويين، تستطيع أن تفتك الحكم وأن تفرض تكوين حكومة معينة، وأن تهدّد بالانفصال عن فرنسا، بينما تدّعي أنها تقوم بالحرب للاحتفاظ بالجزائر كجزء من فرنسا. فأين هي فرنسا الآن التي كانت تبحث عن المخاطب الكفؤ في الجزائر؟ أين هي فرنسا التي تزعم أنها تريد أن تفرض سلطتها على مغربنا الكبير؟ في حين أنها عاجزة عن فرض سلطتها على كمشة من المتنطعين...»[7]

ثم أشارت الجريدة بعد ذلك إلى المخاوف الكبيرة التي أثارتها حركة التمرد العسكري هذه في أوساط الفرنسيين، بعد مطالبتها بتعيين الجنرال ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية، وذلك

لاعتقادها بأنه الرجل الوحيد الذي يؤمن بفرنسة الجزائر، والقادر الوحيد على إبقائها فرنسية، الأمر الذي قد يشكل خطرا وتهديدا للنظام الجمهوري في فرنسا حيث أشارت الجريدة إلى ذلك بقولها:«... على إثر حركة التمرد التي قام بها الجنرال ماسو وجماعته بعاصمة الجزائر، الرامية إلى الضغط على النواب ورئيس الجمهورية، وحمّلهم على تعيين الجنرال ديغول رئيسا للحكومة الفرنسية، لما في اعتقاداتهم من أنّ ديغول هو الرجل الوحيد الذي يؤمن بفرنسة الجزائر، مهما بلغ الثمن وتضخمت التضحيات. وعلى إثر هذا التمرد شعر الشعب الفرنسي بالخطر الذي يهدد مؤسساتهم الديمقراطية، والذي يهدف إلى القضاء على نظامه الجمهوري الراجع إلى غابر التاريخ، فنادى بتعلقه بهذا النظام، وشنّت الصحافة حملة عنيفة على حركة التمرد الجزائرية، وتراجع المستقيلون في استقالتهم من الحكومة وقبَل الاشتراكيون المشاركة فيها، شعورا منهم بوجوب القضاء على النازية الناشئة...»[8]

وفي محاولة منها لتحديد موقف الجنرال ديغول من هذه الحركة، ومن الدعوة التي وجّهتها له لتولي مقاليد الحكم في فرنسا، نشرت " العمل" في عددها الصادر بتاريخ 20 ماي 1958 مقالا تحت عنوان"**ديغول يؤكد حسنا ما فعل الجيش**"، أوضحت فيه ترحيب الجنرال ديغول بهذه الحركة ومباركته لمطالبها، وإعلانه عن استعداده التام لترأس الجمهورية الفرنسية في حال قبول الشعب الفرنسي ذلك، مشيرة إلى أنه حمّل مسؤولية الوضع الذي آلت إليها فرنسا، إلى السياسة الهوجاء والخرقاء التي كانت تتبعها الحكومات السابقة، والتي كانت تدير شؤون الدولة بأساليب بالية وطرق فاسدة، فقالت بهذا الشأن: «...تعرض الجنرال ديغول أثناء ندوته إلى أسباب الأزمة الحالية، وحاول أن يرمي مسؤولية الخلل والضعف الذي ينخر قوى فرنسا، على الأحزاب وسياستها، وادعى أنه مادامت شؤون الدولة تساس على هذه الطرق البالية الفاسدة، فيستحيل على فرنسا أن تتوصل إلى تنفيذ البرامج البعيدة الأمد، ويتعذر عليها فض مشاكلها وإيجاد الحلول الناجعة لها... وجزم بأن الحركة الرديئة التي أصبحت عليها الجزائر، إنما

ترجع إلى سياسة الأحزاب الخرقاء، وختم الجنرال ديغول كلامه معلنا عن استعداده– إذا أراد الشعب ذلك– لترأس حكومة الجمهورية الفرنسية...»[9]

واصلت الجريدة متابعتها الإخبارية لتطورات هذا الحدث معربة عن أسفها الشديد وقلقها الكبير من استجابة الجنرال ديغول لنداء المتمردين، واعلانه عن استعداده التام للاضطلاع بمهام الحكم في فرنسا، محذرة مما قد ينجر عن ذلك من عواقب وخيمة على النظام الجمهوري، قد تؤدي— حسب رأيها– إلى زواله وقيام نظام عسكري ديكتاتوري بفرنسا، فقالت بهذا الخصوص:«... إن تصريح الجنرال ديغول يكتسي نوعا من الخطورة لأمرين، أولهما هو أنه جاء ملبيا دعوة العسكريين المتمردين والمدنيين الثائرين في الجزائر، الذين ما فتئوا يطالبونه بأخذ زمام الحكم لإنقاذ البلاد من الانهيار، وثانيهما هو أنّ التصريح جاء بعد خطاب الجنرال سالان في جموع المتظاهرين بالجزائر ببضع ساعات...هذا الخطاب الذي ختمه بالهتاف بحياة ديغول، مما يدل دلالة واضحة على وجود اتفاق بين المتمردين في الجزائر والجنرال بباريس، ربما يكون يرمي إلى قلب نظام الحكم الحالي بفرنسا...إنّ تصريح ديغول رغم إيجازه واضح جلي وخطير جدا، إذ فيه مس للنظام الجمهوري، وتحدي لدستور البلاد، واستهزاء بإرادة الشعب الفرنسي ...»[10].

وفي رصدها لمواقف الأوساط السياسية الفرنسية من هذا الموقف، أكّدت الجريدة أن معظم التيارات السياسية، أبدت تخوفاتها مما عساه أن ينتج عن القرار الخطير الذي اتخذه ديغول من تهديد للنظام الراهن بفرنسا، وهو المعروف بميله إلى التشدد والانفراد بالرأي.[11]كما حاولت الجريدة معالجة ردود أفعال ومواقف بعض الدول الغربية من تولي ديغول السلطة في فرنسا، فأكّدت على أن الحدث تسبّب في إثارة الحيرة والارتباك والقلق لدى الكثير من الأوساط الدبلوماسية والحكومية الغربية، مفسّرة ذلك بعدم ارتياح هذه الأوساط لما عسى أن يؤول إليه نظام الحكم بفرنسا، وتخوفها من أن ينتج ديغول نظاما ديكتاتوريا يمس ببعض المعاهدات الأوروبية المنعقدة في إطار الاتحاد الأوروبي كالحلف الأطلسي، وهو المعروف بمناهضته– حسب

رأيها– لمثل هذه المعاهدات، التي يرى فيها حاجزا لازدهار سياسة فرنسا وتطورها، حيث قالت بهذا الخصوص: «... تنفس الساسة والدبلوماسيون الصعداء في مختلف العواصم الغربية، بعدما بلغهم خبر ارتقاء دي غول إلى الحكم وانتهاء الأزمة الفرنسية، ولكن الارتياح الذي عبّرت عنه كل من الأوساط الديبلوماسية والصحف الغربية، كان مشوبا بنوع من القلق والتخوّف، ومصدر تلك التخوفات وذاك القلق راجع في أغلب الأحيان إلى الغموض الذي اتصفت به نوايا دي غول إزاء مشاكل شمال إفريقيا، وإلى النتائج التي قد تنجر عن سياسته بالجزائر، وقد تلحق ضررا بالحلف الأطلسي...» [12]

ثم تساءلت الجريدة بعد ذلك عن الوسائل والاستراتيجيات التي سيتبناها الجنرال ديغول لوضع حد للحرب الدائرة في الجزائر، مشيرة إلى أنه سوف يكون أمام طريقين لحل القضية الجزائرية، فإما سيكون ذلك—حسب رأيها– عن طريق الاعتراف بأن عظمة الأمم ليس في عدد مستعمراتها، و بالتالي الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، وإجبار المعمرين على قبول بعض الحلول التي تخدم مصالح الجزائريين، أو يكون عن طريق الاستجابة لأهداف المستوطنين الرامية إلى فرنسة الجزائر، وهو ما سوف يؤدي إلى تصعيد الحرب ودخولها في طور الإبادة، حيث قالت في هذا المضمار:«... هل سيقوى ديغول على الاعتراف بأن قيم القرن التاسع عشر انقضت تماما، وأنّ عظمة الشعوب ليس في الغرور والإستئساد على المستضعفين، وأن معيار مجد الأمم ليس في عدد ضحاياها ومساحة ممتلكاتها؟...هل سيخيّب الجنرال ديغول ظنّ المتطرفين والعسكريين المجانين، فيخالف التاريخ ويوفي إلى ماضيه المجيد، فيعيد إلى فرنسا ما فقدته من جاه ونفوذ؟...أم أنّه سيحالف الشيطان، ويلعن هذه القيم التي من أجلها حيا حياة مثالية في سبيل وطنه، فيُضيّع عليه هذه الفرصة الأخيرة...»[13]

وهكذا أدى انقلاب 13 ماي 1958 إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة لتقوم على أنقاضها الجمهورية الفرنسية الخامسة برئاسة الجنرال ديغول، الذي صادق البرلمان الفرنسي على توليه الحكومة في 01 جوان 1958 ب329 صوتا ضد 224 صوتا معارضا، حيث

شرع مباشرة بعد توليه الحكم في تنفيذ سياسته لمواجهة الثورة التحريرية،[14]وقد أبدت الجريدة موضوع الدراسة اهتماما منقطع النظير إزاء مظاهر ومستجدات هذه السياسة، التي سوف نحاول تتبّع تطوراتها، وإبراز موقف صحيفة "العمل" منها في العنصر الموالي.

### 2 – موقف " العمل " من مراهنة ديغول على الحل العسكري للقضية الجزائرية واستمراره فيتطبيق سياسة الادماج والفرنسة.

لم يكد الجنرال ديغول يستلم سلطات الحكم في بلاده كرئيس لحكومة الجمهورية الفرنسية الخامسة، حتى أبان عن مواقفه المؤيدة للمستوطنين الفرنسيين، في أحلامهم ومطامحهم الرامية إلى إبقاء الجزائر فرنسية، ومراهنا من جديد – كمن سبقوه– على الحل العسكري للقضية الجزائرية، حيث واصل سياسة الضغط العسكري على الثورة عبر مخطط شال، لتضييق الخناق عليها، رافضا أي شكل من أشكال التفاوض مع قادتها.ولامتصاص غضب الشعب الجزائري وذر الرماد في العيون شرعبالموازاة مع ذلكفي ممارسة بعض الاصلاحاتالاقتصادية والاجتماعية الإغرائية من خلال مشروعي قسنطينة(04 أكتوبر1958) [15]وسلم الشجعان( 28أكتوبر1958)،لكن الحكومة الجزائرية المؤقتة رفضت مثل هذه الحلول الجزئية والشكلية، مؤكدة أن الشعب الجزائري لم يعلن الثورة ضد المستعمر من أجل مطالب اجتماعية، وإنما ثار لأجل تحقيق هدف واحد دون سواه، وهو استرجاع حريته واستعادة سيادته المفقودة.[16]

تتبّعت الصحيفة موضوع الدراسة أحداث وتطورات السياسة التي انتهجها الجنرال ديغول لمواجهة الثورة التحريرية باهتمام كبير، حيث نشرت بخصوص هذا الموضوع مقالا في عددها الصادر يوم 05 جوان 1958، أبانت فيه عن خيبة أمل كبيرة في ما كانت تنتظره من جديد بخصوص مواقف الجنرال ديغول إزاء القضية الجزائرية، بعد اعتلائه السلطة وإمساكه بزمام الحكم في فرنسا، حيث أبدت استياءها وسخريتها من عودته للحديث عن سياسة الإدماج، وهي السياسة التي تجاوزها الزمن،والتي تعود –حسبها– إلى سالف الأزمنة و العهود،

فقالت:«...وتتجه الأنظار الآن إلى الجزائر، حيث شاء ديغول أن يدشّن مهمته الجديدة، وهو منقذ الأمة الفرنسية، مثلما يقال، ويعلن عن سياسته التي تعود إلى سالف العهود، وتبرز في أوضح مظاهر السياسة الاستعمارية التي تسلكها فرنسا منذ عشرات السنين... ويكفيك دليلا على ذلك، أن تسمع ديغول يعلن من أعلى شرفة الوزارة العامة بالجزائر، ومن مقر ولاية وهران، أن العشرة ملايين من الجزائريين فرنسيون متساوون في الحقوق والواجبات. وأن الجزائر فرنسية، فوجب إدماجها وإدماج الأرواح مع فرنسا وروح فرنسا...ويكفيك دليلا أيضا أن ترى الجنرال العظيم يساير المتمردين، ويسعى ليحظى برضاهم، ولا يستنكر عليهم شيئا، مما أتت به أيديهم، ويشاطرهم أراءهم المتطرفة حتى المغالاة...»[17]

كما حاولت في مقال آخرتوضيح مواقف جبهة التحرير الوطني الرافضة لبرنامج الإدماج والمساواة ، فأبرزت اندهاش جبهة التحرير الوطني من عودة ديغول للحديث عن هذه الأطروحة التي أراد أن يدشن بها سياسته في الجزائر، وتساؤلها عن عدم إمكانية اندماج ثمانمائة ألف أوروبيمع عشرة ملايين جزائري، عوض اندماج عشرة ملايين من المسلمين الجزائريين في المجتمع الفرنسي، حيث قالت " العمل" في هذا المضمار:«... نشرت الليلة الماضية لجنة التنسيق والتنفيذ التابعة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، بيانا أعلنت فيه موقفها من تصريح الجنرال ديغول في الجزائر، وجاء في البيان أن الجنرال ديغول يستأنف سياسة الحكومات الفرنسية السابقة، وينضم إلى شق المتطرفين، وأنه يتعمّد تجاهل إرادة الشعب الجزائري...إنه لا يمكن أن يصير الجزائريون فرنسيون، إذ أنهم يعلمون علم اليقين أنهم لم يصلوا إلى هذه النتيجة من قبل، وأنهم يكافحون منذ أربعة أعوام ليصبحوا جزائريين... وإذ كان الجزائريون المنحدرون من أصل فرنسي مخلصين، فلماذا لا ينضمون إلى الجمهورية الجزائرية وإلى الوطن الجزائري المتساوي لدى الجميع؟ فالأيسر أن يتساكن ثمانمائة ألف جزائري منحدرون من أصل أوروبي مع عشرة ملايين جزائري في كنف جزائر حرة، من أن يدمج عشرة ملايين من المسلمين في فرنسا...»[18]

وعلى الرغم من أن مواقف وردود فعل جبهة التحرير الوطني جاءت معارضة ورافضة لهذا المشروع، ومحذّرة من مغبة الانسياق وراء مثل هذه المؤامرات، التي لا تهدف إلا إلى احداث القطيعة وزرع البلبلة بين الشعب والثورة، رغم هذا مضى الجنرال ديغول في تنفيذ مخططه، فتقدم بمشروع استفتاء دعا من خلاله الشعب الجزائري و المستوطنين الفرنسيين إلى الإدلاء برأيهم حول برنامجه المقترح، في استفتاء تم تنظيمه يوم 28 سبتمبر 1958.[19]وهو الاستفتاء الذي حرصت صحيفة "العمل"على مواكبة مجرياته وحيثياته أيضا، فنشرت في عددها الصادر يوم 30 سبتمبر1958 مقالا، أدانتفيه وبشدة عمليات التزوير التي شهدها هذا الاستفتاء، حيث وضعت السلطات الاستعمارية – حسبها- مخططا سياسيا وعسكريا محكما، وسخّرت كل الوسائل لإنجاح عمليات التزوير هذه، وذلك لإظهار الشعب الجزائري أمام الرأي العام العالمي، بمظهر الراضي عنها وعن سياستها القائمة على الفرنسة والإدماج .[20]

كما تعجبت الجريدة في مقال آخر من نسبة تصويت الجزائريين المصوتين لصالح هذا الاستفتاء، والتي بغلتحسب زعم السلطات الاستعمارية الفرنسية ستة وتسعون بالمائة، وهي تقارنها بنسبة تصويت الفرنسيين التي لم تتجاوز التسعة وسبعون بالمائة، ثم تساءلت بعد ذلك ساخرة، ومفسرة لهذه المفارقات، باحتمال كون الجزائريين قد أصبحوا أكثر فرنسة من الفرنسيين أنفسهم، فقالت:«...إنّ الملاحظ النزيه الذي تتبّع عن كثب نتائج عملية الاستفتاء بالجزائر، لا يمكنه إلا أن يتعجب لها، فوكالات الأنباء تقول أن 96% قد صوتوا في الجزائر لفائدة الدستور، بينما لا تزيد هذه النسبة في فرنسا عن79% . فهل تعني هذه النتائج أن الشعب الجزائري أصبح أكثر فرنسة من الفرنسيين أنفسهم؟ أم أنّ المجازر التي ما فتئ الجيش الفرنسي ينظمها باستمرار، لبث الرعب والفزع في القلوب، كانت من نتائجها الاستحواذ على شعور الجزائريين وعواطفهم، حتى أصبحوا يؤمنون بالأخوة الإسلامية الفرنسية وبمنافع سياسة الإدماج...»[21]

واصلت "العمل" تغطيتها الاخبارية لتطورات السياسة الديغولية في الجزائر،فنشرت في عددها الصادر يوم 06 أكتوبر1958،مقالا حاولت أن ترد فيه على المشروع الشهير الذي

أعلن عنه الجنرال ديغول يوم 04 أكتوبر 1958 في إطار برنامجه الاجتماعي والاقتصادي الذي جاء به بهدف تطويق الثورة وعزلها عن الشعب، وهو المشروع المعروف بمشروع قسنطينة، حيث حاولت الجريدة أن تفضح في مقالها حقيقة هذا المشروع.كما لم تتردد في الجزم بأن مصيره سيكون الفشل، مثل غيره من المشاريع، التي جاءت لذر الرماد في العيون لا أكثر.وأنه سوف لن ينجح في خداع الشعب الجزائري الذي تعوّد على ألاعيب السياسة الاستعمارية الفرنسية ومغالطاتها في الجزائر، واقتنع بعدم وجود حل للقضية الجزائرية، غير حصوله على السيادة والاستقلال، فقالت بهذا الخصوص:«... فإذا كانت الحكومة الفرنسية تقصد ذر الرماد في العيون، ومخادعة الرأي العام العالمي بحركاتها المحمومة في الجزائر، والتذكير بمشاريعها فيها، فهي قد أخطأت الهدف، إذ أن الرأي العام مقتنع بخطورة الحرب في الجزائر. وفي الجانب الآخر الثورة الجزائرية هي التي تتقدم واضحة الأهداف، تربح كل يوم نصرا جديدا، وصديقا مخلصا. وفي العالم تشهد الشعوب المهزلة التي تؤديها فرنسا في القرن العشرين وتأسف لتعامي الساسة الفرنسيين، وتشبثهم المشين بالنوايا الاستعمارية وسياسة المغالطة، ولن تنخدع هذه الشعوب بمطار قسنطينة وغيره ...»[22]

وإضافة إلى مشروع قسنطينة أعلن الجنرال ديغول في 23 أكتوبر1958 عن مشروع إغرائي آخروهو مشروع سلم الشجعان، الذي اعترف من خلاله بشجاعة الثوار الجزائرييننووصفهم بالأبطال، الذين لم يلجؤوا إلى الكفاح المسلح – حسبه – إلا بسبب تمييز السياسة الفرنسية بينهم وبين الأوروبيين، فدعاهم إلى إلقاء السلاح، وتسليم أنفسهم دون أن يلحق بهم أي عقاب، أو تترتب عليهم أية متابعة قضائية.[23]

وفي تعليقها على هذا المشروع أظهرت "العمل"موقفين مختلفين إزاءه، فمن جهة عبّرت عن استبشارها بالخطوة التي أقدم عليها ديغول بدعوته قادة جبهة التحرير الوطني إلى مقابلته من أجل النظر في إيجاد حل للقضية الجزائرية. وهي المحاولة التي ثمنتها الجريدة ، ورحبت بها مشيرة إلى أنها المرة الأولى التي يصرح فيها مسؤول فرنسي في مستوى رئيس الحكومة، بأنه يريد مقابلة

قادة الثورة، الذين لم تكن الحكومات السابقة تعترف بهم، وكانت تصفهم بقطاع الطرق والمتمردين، ولا تسمح بأن يكون الاتصال بهم إلا عن طريق بعض الضباط من الجيش، حيث قالت في هذا الصدد:«...كان للندوة الصحفية التي عقدها الجنرال ديغول أثر بعيد في الأوساط السياسية، وكاد المعلقون يجمعون على أنه منحت حكومة الجزائر الحرة فرصة ثمينة، يجب عليها أن تغتنمها. وفعلا فإنه لأول مرة في تاريخ القضية الجزائرية، يصرح مسؤول فرنسي في المستوى العالي، بأنه قابل للتلاقي مع قادة الطرف المقابل، أي جبهة التحرير الوطني والتفاهم معهم. وكانت التقاليد المتآلفة بين حكومات فرنسا السابقة، لا تقضي إلا بتسميتهم مجرمين أو متمردين... وحين فكر الساسة السابقون في الاتصال بالخصم الجزائري، كانوا إما يقصرونه على المستوى السفلي، أي بين قادة الثورة في الجبال وبين ضباط الجيش الفرنسي، وإما يجرونه خفية... فمن هذه الناحية يستحق الجنرال دي غول تقدير كل من يعمل على تقريب وجهات النظر، وإنهاء الحرب الضروس.»[24]

ومن جهة أخرىعبّرت الجريدة بصراحة عن موقفها الرافض لطبيعة المشروع الذي استدعى من أجله ديغول قادة الثورة، حيث تصدت له بقوة، مؤكدة على أن ما يعتبره ديغول سلما للأبطال، ما هو في الحقيقة إلا دعوة لاستسلام جيش التحرير الوطني، فقالت:«... لقد حصر ديغول هدف الملاقاة في توقيف القتال وتصالح "الشجعان"... وبعبارة أخرى فرئيس الحكومة الفرنسية، يريد من الشعب الجزائري أن يكف عن الحرب التي خاضها منذ أربع سنوات، بدون أن يعلم أنه بلغ غايته في الحرية والاستقلال التي حارب من أجلها السنين الطوال، وكأن المجاهدين لم يجاهدوا، إلا ليبرهنوا على شجاعتهم، ويستحقوا أن تعترف لهم فرنسا بها ...! تلك هي دعوة ديغول، ظاهرها خلاب فاستمالت عدد من العقول، ولكن باطنها لا يحتوي على غير ما دعا إليه غي مولي، وغير غي مولي من استسلام في مستوى المقاومين...»[25]

كما حاولت الجريدة إبراز موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة من المشروع، فأكدت على أنها رفضت المشروع رفضا قاطعا، لكنها لم تغلق باب المناقشة والحوار الذي دعا إليه ديغول،

حيث رحبت به وحاولت استغلاله لفسح المجال للتفاوض مستقبلا، وقد أوضحت الجريدة ذلك بقولها:«... رفضت الحكومة الجزائرية عروض ديغول، ولكنها لم تغلق باب المفاهمة، وكيف تغلقه وهي التي فتحته عن طريق بياناتها وتصريحات رئيسها، بل أجابت على طلبات الاستسلام – بدون قيد ولا شرط– التي قدمها ديغول باقتراحات إيجابية، كفسح المجال للمستقبل... وبقولها أن الجنرال ديغول أراد أن يُقبل جنود مكافحين، يقدَمون كل يوم أدلة على شجاعتهم وتقدم نشاطهم، على الاستسلام بدون قيد ولا شرط ...»[26]

### 3– موقفها من مشروع تقرير المصير 16 سبتمبر1959.

لقيت الاستراتيجية العسكرية التي انتهجها الجنرال ديغول بعد توليه السلطة فشلا ذريعا في القضاء على الثورة، حيث لم تزدها إلا قوة واستفحالا وانتشارا، كما لم تنجح إصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية، ومناوراته السياسية في عزل الشعب عن الثورة، وهذا ما جعله يخضع للأمر الواقع، فأعلن يوم 16 سبتمبر 1959 عن مبدأ تقرير المصير، وهو عبارة عن مناورة سياسية أخرى تقضي بإجراء استفتاء يمكّن الجزائريين من قول كلمتهم وإبدا رأيهم، بكل حرية في الاختيار بين الانفصال عن فرنسا أو الاندماج التام فيها.
وفي إطار تغطيتها لردود الفعل والمواقف التي أثارها هذا الحدث البارز، نشرت "العمل" في عددها الصادر يوم 18-09-1959 مقالا، سلّطت فيه الضوء على الهجمة الشرسة التي قام بها المستوطنون الفرنسيون ضد الجنرال ديغول بعد سماعهم لخبر هذا المشروع، الذي اعتبروه مساس بالكرامة الفرنسية، وطعنا للعهود والوعود التي قطعها عليهم ديغول بالمحافظة على الجزائر فرنسية. مشيرة إلى تأكيدهم على أن هذه الوعود كانت مجرد وسيلة اعتمدها ديغول للتمكن من الحكم، وأنهم عازمون على التضامن مع الجيش للحيلولة دون انفصال الجزائر عن فرنسا، حيث قالت في هذا المضمار:«...إن حركة 13 ماي لتندد باقتراح الانفصال الذي يعتبر مسا بالكرامة الفرنسية، وتؤكد أن كل شيء قد أعيد النظر فيه، بمجرد إلقاء بيان لم يأخذ بعين الاعتبار رأي النواب، وقد ألغى كل الوعود التي قطعت منذ 04 جوان1958، ويظهر أن

الجنرال ديغول لم يتحدث عن الجزائر الفرنسية، إلا ليتمكن من الاستيلاء على الحكم... ولهذا فإن حركة 13 ماي الشعبية، تلاحظ أن بيان ديغول يفتح باب مغامرة خطيرة، وتعتبر نفسها مجندة لخدمة الوطن، وستبقى متضامنة مع الجيش الفرنسي، للمحافظة على الجزائر كأرض فرنسية...»[27]

وفي ذات السياق نشرت الجريدة بتاريخ 22 سبتمبر 1959 مقالا، حذّرت فيه من هذا الوعيد الذي ساد صفوف المستوطنين العنصريين، ودعت السلطات الفرنسية إلى ضرورة التحلي بالحيطة والحذر، للنجاح في إحباط أية مناورة قد يسعى من خلالها هؤلاء لإفشال مشروع تقرير المصير،فقالت:«... العويل والوعيد يسودان صفوف المستعمرين بالجزائر وباريس، وما كان لأحد لينتظر منهم أقل من هذا. إنهم يعلمون أن الحل الذي لجأ إليه الجنرال دي غول، لابد منه ولا مرد له، بل وإن الاستقلال لامناص منه، لكن يريدون أن يعطلوا سير التاريخ، ويأملون في تراجع الجنرال عما أعلنه من مبدأ، واحترازه على التطبيق فيما اعترف به من حق ... فالمهم هو ليس عويلهم ولا وعيدهم، وإنما المهم هو ما ستبرهن عليه حكومة باريس، من صدق وإخلاص وابتعاد عن المناورات، ولها من النفوذ ما يكفي لإحباط مساعي المصطادين في الماء العكر...»[28]

وعن موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة التي رحبت بالمشروع، وأعلنت استعدادها للشروع في المحادثات مع الحكومة الفرنسية للنظر في شروط وقف القتال، قالت الجريدة أن هذا الرد كان شاملا لمختلف البنود التي وردت في مشروع تقرير المصير الذي اقترحه ديغول وأن رد الحكومة المؤقتة ضم أربعة بنود لا يمكن بدونها نجاح هذا المشروع، الذي لم يعترف به ديغول، إلا بعد اشتداد لهيب الثورة،ونجاحها في إفشال مخططاته ومخططات من سبقوه في القضاء عليها. كما حاولت الجريدة في ذات المقال تزويد قرائها بالبنود التي تضمنها بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مشيرة إلى أن هذه البنود نصت على ضمان الوحدة الاجتماعية والترابية

للجزائر، ورفضت استشارة الشعب الفرنسي في تقرير مصير الشعب الجزائري، كما أكدت على أن استثمار خيرات الصحراء من طرف فرنسا لن يؤول إلى حق ملكيتها.[29]

أثنت جريدة "العمل" على هذا الموقف ورحبت به كثيرا، كما أكّدت على أنه خطوة هامة، فتحت طريق السلم أمام الجزائريين، لإجراء استفتاء يمكنهم من اختيار ما يريدونه من مصير بكل حرية، وأنه جاء ليقيم الدليل والحجة على أنّ قادة الثورة الجزائرية لا يرفضون الاحتكام إلى الطرق الديمقراطية، كما كانت تروج لذلك السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث قالت بهذا الخصوص:«... ما كان عاقل لينتظر غيرارتياح ممثلي الشعب الجزائري باعتراف رئيس جمهورية فرنسا بحق تقرير المصير... فالشيء الجديد في البيان الجزائري هو – ولا شك– الاستعداد للشروع في محادثات مع المسؤولين الفرنسيين، لتحقيق سلم ناجز، ذلك السلم الذي هو منطقيا، المرحلة الحتمية الأولى نحو استشارة الشعب الجزائري فيما يريده من مصير، وهي خطوة أولى ينبغي تسجيلها. والشيء الجديد ثانيا هو قبول قادة الجزائر إجراء الاستشارة الشعبية، وكذلك قبولهم لنتائجها، فقد أقاموا الدليل على أنهم واثقون من أنفسهم ومن إرادة شعبهم، وقد كانوا يقولون عنهم أنهم يرفضون الطرق الديمقراطية، ولا يرضون بالاحتكام إلى الاقتراع الحر.وعلى هذا الأساس فطريق السلم عادت مفتوحة إن كانت بباريس عزيمة ثابتة في تحقيقها....»[30]

وفي ذات المقال قالت الجريدة أن الشروط التي تضمنها بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ردها على مشروع تقرير المصير هي مبادئ ومطالب بديهية، ما تأسست جبهة التحرير الوطني وجيشها إلا للمطالبة بها والدفاع عنها، ومما جاء في قولها:«... وما أكده البيان من مبادئ فإنما هو ميثاق كل حركة وطنية، ما خلقت إلا للدفاع عنها والمحافظة عليها، ولولا من أجل الذاتية القومية والوحدة الاجتماعية ووحدة التراب، لما كان كفاح خمس سنوات، ولما كان العدد العديد من الضحايا وما عدّده البيان من إجراءات فيما يخص الجيوش الجرارة، وقوات

القمع والارهاق والسجون والمحتشدات، فإنما هي الضمانات اللازمة، لأن يقول الشعب كلمته صريحة صادرة عن إرادته بدون ضغط ولا تزوير...»[31]

### 4 – تفاعلها مع سياسة الجنرال ديغول في محاولة انتصاره لمصالح فرنسا العليا ومواجهته لمطامع المستوطنين العنصريين.

واجه المستوطنون الفرنسيونقرار مبدأ حق تقرير المصير الذي أعلن عنه الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 بموجة غضب كبيرة واحتجاجات عارمة، ندد من خلالها هؤلاء بهذا المشروع، الذي اعتبروه خيانة للعهود والوعود التي قطعها عليهم الجنرال ديغول عند اعتلائه الحكم، وعبّروا عن رفضهم القاطع له. وعن استعدادهم للتحالف مع الجيش إذا تطلب الأمر ذلك، لإسقاط هذا المشروع، وإجبار الجنرال ديغول على التراجع عنه. ومن هذا المنطلق، وردا على سياسة التجاهل واللامبالاة التي قابل بها ديغول موقفهم من المشروع، حاولت بعض الأحزاب والمنظمات الاستعمارية الفرنسية، بالتعاون مع قسم من الجيش، القيام بحركة تمرد عسكري ضد الجنرال ديغول، طالبته فيها بتصريح فوري يعلن فيه تراجعه عن سياسة تقرير المصير، واعترافه بأن الجزائر مقاطعة فرنسية وستظل فرنسية، حيث قاد هذا التمرد كل من رئيس منظمة الطلبة بيار لاغايارد*Pierre la Gaillard* والقيادي من حزب الجبهة الوطنية الفرنسية جوزيف أورتيز*Joseph Ortiz* في 24 جانفي 1960.[32]

وكغيره من المحطات الرئيسية والأحداث البارزة للثورة التحريرية الجزائرية،أولت صحيفة "العمل" التونسية اهتماما كبيرالهذا الحدث،وتناولته في العديد من الافتتاحيات والمقالات الاخبارية، حيث أرجعت أسبابه وخلفياته إلى تهاون الجنرال ديغول، وعدم حزمه في كبح جماح المنظمات الاستعماريةالمتطرفة ، التي ما استنجدت به إلا لاستخدامه في تنفيذ أجنداتها وسياساتها العنصرية المختلفة. كما علّلت تريثه في عدم تطبيق المشروع الذي أعلن عنه، وهو مشروع تقرير المصير، بتخوفه من لجوء بعض عصابات المتمردين من المستوطنين والجيش إلى

مثل هذه المواقف،التي قد تطيح بنظام حكمه، وتشكل تهديدا كبيرا لأمن ووحدة واستقرار بلاده.[33]

ثم تساءلت الجريدة عن الموقف الذي سيتخذه ديغول إزاء هذا التمرد، الذي اعتبرته فرصة ثمينة وأخيرة، يمكن للجنرال ديغول من خلالها أن يقيم الدليل على صدق رغبته ونيته في الحفاظ على شرف فرنسا، وحفظ ماء وجهها، أو النيل منها بالرضوخ لمطالب المتمردين.[34]وهو الاحتمال الذي تجسّد فعلا بعد توجيه ديغول دعوة إلى قادة الحركة التمردية بتسليم أنفسهم، والوقوف إلى جانبه للقضاء على الثورة الجزائرية، حيث اعتبرت الجريدة هذه الدعوة تحريضا، أراد من خلاله ديغول لم شتات فرنسا على حساب مصير الجزائريين فقالت: « وحدة فرنسا...عظمة فرنسا... للجنرال ديغول أن يؤنب المتمردين من أجلهما، وأن يأمر الجيش بإرجاع الأمن إلى نصابه في سبيلهما، وأن ينادي البلاد إلى مساندته لصالحهما، فهذا حقه وهذه مهمته كرئيس دولة مسؤول عن مصيرها، وكل عاقل لا يسعه إلا أن يتمنى له التوفيق في لم شتات أمته. أما أن يقتصر الجنرال ديغول على توقيف تيار التمرد، بدون أن يقضي على أسبابه العميقة الحقيقية، وأن يستصرخ المتمردين ليقفوا إلى جانبه صفا واحدا، حتى يأتي على الثورة الجزائرية، فذلك ما نشهّر به، لأن وحدة فرنسا وعظمتها لن تنبنيان على أنقاض ثورة شعب كامل...إنّه محض غلط أن يعتقد رئيس جمهورية فرنسا أن وحدتها وعظمتها في مقاومة التمرد فقط...»[35]

كما برز اهتمام الجريدة موضوع الدراسة بمحاولة انقلاب عسكري آخر، قاده بعض ضباط وجنرالات الجيش الفرنسي ضد نظام حكم الجنرال ديغول في 22 أفريل 1961 وفي مقدمتهم الجنرال شال *Challe*وجوهو *Jouhaud* وسلان *salan*، حيث تتبّعت الجريدةتفاصيل وحيثيات هذا الانقلاب هو الآخر على مختلف الأصعدة والجوانب، ففي تحديدها لأسبابهوالدوافع التي أدت إليه،[36] أكّدت الجريدة بأن محاولة الانقلاب جاءت كرد فعل على عدم خضوع الحكومة الفرنسية وعلى رأسها الجنرال ديغول للمستوطنين الفرنسيين،

في جهودهم الرامية للإبقاء على الجزائر فرنسية، وعدم مجاراتهم في مطالبهم الرافضة لأي حل سياسي للقضية الجزائرية، من شأنه أن يهدد مصالحهم ومصيرهم بالجزائر، وذلك بعد إعطاء ديغول الأوامر لحكومته باستئناف المفاوضات مع قادة الثورة. كما أشارت الجريدة في ذات السياق إلى أن معظم الأزمات السياسية التي شهدتها فرنسا نتيجة الثورة الجزائرية، كانت تظهر وتشتد، كلما اشتد عزم الحكومات الفرنسية على الامتثال للأمر الواقع، والدخول في مفاوضات جدية مع قادة الثورة الجزائرية.

وفي مقال آخر عبرت الجريدة عن قلقها الشديد من تداعيات هذا التوتر والاحتقان في العلاقة بين ديغول والجيش الاستعماري، الذي أصبح يهدد فرنسا بحرب أهلية، ويشكل خطرا على السلم المنتظر في الجزائر.[37] كما حذّرت من انعكاسات هذه الأحداث على سير المفاوضات الجزائرية الفرنسية المرتقبة[38] والتي ما ظهر الانقلاب– حسبها– إلا ليعبر عن رفض أصحابه لها، وسعيهم للحيلولة دون استئنافها.[39]

وفي متابعتها لمصير هذا التمرد، أظهرت الجريدة إعجابها الكبير بالشدة والحزم اللذين أظهرهما الجنرال ديغول فيما بعد في التعامل مع حركة التمرد، كما رحبت بمواقف التأييد التي أظهرها الشعب الفرنسي للجنرال ديغول في مواجهته لهذه الحركة، وأشادت بالانتصار الكبير الذي حقّقه ديغول من خلالها في فرض احترام مؤسسات الدولة، والخضوع لتعليمات أجهزتها الشرعية، رغم الخطر الذي كان يحدوه في القيام بذلك، حيث قالت فيهذا المضمار:«... لقد انهارت حركة التمرد انهيارا سريعا وكاملا، وخرج الجنرال ديغول من هذه الأزمة التي مسّت كبرياءه أقوى عمليا مما كان من قبل، من حيث امتداد نفوذه وعمقه، فقد حظي خلال الأيام المنصرمة بتأييد يكاد يكون جماعيا في فرنسا وخارج فرنسا، فاستطاع بفضل ذلك التأييد، وبفضل الحزم الذي أظهره في خنق حركة الثورة الاستعمارية، أن يجعل الاستعماريين يبرزون في مظهرهم الحقيقي... مظهر كمشة صغيرة من الاستعماريين الفاشستيين، الذين لم يتعلموا شيئا

من تجارب التاريخ، ولم يقتنعوا يوما بالمبادئ الديمقراطية، سواء بالنسبة للشعوب المستعمرة أو بالنسبة لشعبهم نفسه...»[40]

ثم دعت الجريدة الحكومة الفرنسية بعد قضائها على حركة التمرد هاته، إلى ضرورة اجتثاث الأسباب الحقيقية والعميقة، لمثل هذه الأزمات المتكررة، التي أصبحت تهدد أمن واستقرار فرنسا، وإلا فبقاء هذه الأسباب ستظل تلك الحركات باقية، وستظل جهود الحكومات الفرنسية منكبة ومنصبة على اخمادها كلما ظهرت، وقطع دابر المتسببين في هاته الأزمات لن يكون حسب رأي الجريدة، إلا بإسراع فرنسا في وضع حد للحرب الدائرة في الجزائر، وذلك بالدخول في مفاوضات جدية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة للوصول إلى حلول جذرية تنهي المشكل الجزائري.[41]

**خاتمة :**

تجاوبت صحيفة "العمل" التونسية بحماس شديد مع مختلف الأحداث والتطورات التي شهدتها السياسة الديغوليةللقضاء على الثورة التحريرية الجزائرية، متخذة إزاءها مواقف متباينة، فبالنسبة لانقلاب 13 ماي 1958 الذي اعتلى على اثره الجنرال ديغولالحكم استنكرته الجريدة وندّدت به، واعتبرته محاولة أراد من خلالها غلاة المستوطنين الاستنجاد بديغول لإعانتهم على الاستمرار في تجسيد وتكريس مشروعهم الاستعماري في الجزائر. كما استنكرت الجريدة بشدة سياسة الإدماج التي باشرها ديغول بعد توليه السلطة، كعرضه لمشروعي قسنطينة وسلم الشجعان، وتنظيمه لاستفتاء 28 سبتمبر1958، حيث لم ترى الجريدة في هذه السياسة جديدا يذكر مقارنة بسياسة الحكومات السابقة.كما تفاعلت مع المشروع الذي لجأ إليه بعد فشل مخططاته العسكرية في حل القضية الجزائرية، وهو اعترافه بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، حيث رأت في هذا المشروع خطوة جريئة أقدم عليها ديغول، رغم إدراكه لما سوف تثيره من ردود أفعال قوية في أوساط التيارات المنادية بفرنسة الجزائر، وفي

هذا الإطار أشادت الجريدة بالشدة والحزم اللذين أظهرهما الجنرال ديغول في قمع بعض الحركات التمردية التي ظهرت ضده من طرف هذه التيارات، التي حاولت إفشال مساعيه في منح الشعب الجزائري حق اختيار مصيره بنفسه، كما اعترفت له بصدق نيته في محاولة حل القضية الجزائرية حلا سلميا عادلا، رغم العراقيل والتحديات التي كانت تحدوه في سعيه إلى ذلك.

**قائمةالمراجع:**

**1 – المؤلفات:**

– بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية – ثورة أول نومبر 1954–...معالمها الأساسية**، دار النعمان للطباعة والنشر ، د ط ، دت ، د م ن.

– بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة**، دار النفائس، بيروت، د ط،2010.

– عبد الوهاب الكيالي ،**الموسوعة السياسية** ، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت.

– عمر بن قفصية، **أضواء على تاريخ الصحافة التونسية (1860–1870)**، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس ، د ط ، د ت .

**2 – المقالات :**

– " **مع الأيام** "، العمل، العدد 794،( 14 ماي 1958).

– "**حركة التمرد تنتشر في الجزائر**"، العمل، العدد 795، (15 ماي 1958).

– " **محمد مزالي، انتفاضة اليأس**"، العمل، العدد 796، (16 ماي 1958).

– " **ديغول يستجيب لنداء المتمردين بالجزائر**"، العمل، العدد796،( 16 ماي 1958).

– " **ديغول يؤكد حسسنا ما فعل الجيش**"، العمل، العدد 799، (20 ماي 1958).

–" **تولي ديغول يثير في الغرب ارتياحا ممتزجا بالقلق**"، العمل، العدد809، (31 ماي 1958).

- **مزالي محمد، " الجنرال ديغول"**، العمل، العدد 809، (31 ماي 1958).

- **"جبهة التحرير الوطني تصرح: ديغول يوصد الأبواب في وجه جميع الإمكانيات لحل القضية الجزائرية "**، العمل العدد814، (06 جوان 1958).

- **"هل وافق الغرب على سياسة الإدماج الديغولية "**، العمل، العدد 815،( 07 جوان 1958).

- **" مأساة فرنسا "**، العمل، العدد 912، (30 سبتمبر1958).

- **" الاستفتاء ...هذه المهزلة "**،العمل، العدد 912،( 30 سبتمبر 1958).

- **" اتصال لماذا؟ "**، العمل، العدد934، (25 أكتوبر1958).

- **"مع الأيام"**، العمل، العدد935،( 26 أكتوبر1958).
- **" صخب الرجعيين متواصل"**، العمل، العدد1211، (18سبتمبر 1959)..
- **"مع الأيام"**، العمل، العدد1215،( 22 سبتمبر 1959).
[1]-**"الحكومة المؤقتة تعلن استعدادها للشروع في المحادثات"**، العمل، العدد1221،( 29 سبتمبر-1959).
- **" طريق السلم مفتوحة "**، العمل، العدد1221، (29 سبتمبر1959).
- **" التناقض لن يجدي نفعا "**، العمل، العدد1324،( 27 جانفي1960).

- **" الجزائر ليست فرنسا ولا الجزائريون فرنسيون"**، العمل، العدد1326، (29 جانفي1960).
- **"وحدة وعظمة على حساب الثورة"**، العمل، العدد1327، (30 جانفي1960)

- **" مع الأيام"**، العمل، العدد1541، (06 أكتوبر1960).
- **" أخطار محدقة بشمال إفريقيا "**، العمل، العدد1711، (25 أفريل1961).
- **" الدرس الأساسي"**، العمل، العدد1714،( 27 أفريل1961).
- مصطفى بوطمين، **"حركة انقلاب الجنرال شال"**، **مجلة أول نوفمبر**، العدد86، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1987.

– علي عليلات،"**أضواء على سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية**"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 118– 119، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ،الجزائر، 1990.
– يوسف يعلاوي، "**استفتاء وانتخابات 1958**"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 118– 119، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1990.

**الهوامش :**

[1] – وعلى رأسهم الجنرال راؤول سالان قائد أركان الجيش وجاك ماسو قائد فرقة المظليين .

[2]– من أبرز الشخصيات الفرنسية في القرن العشرين، ولد سنة 1880، شارك في الحرب العالمية الأولى (1914–1918) والثانية (1939–1945)، تدّرج في الرتب العسكرية إلى أن بلغ رتبة جنرال، قاد من لندن لجنة تحرير فرنسا بعد سقوط هذه الأخيرة في يد الألمان سنة 1940، تولى تأسيس ورئاسة الجمهورية الفرنسية الرابعة، انسحب من الساحة السياسية الفرنسية سنة 1946، ولم يظهر إلا في 1958، حيث جيء به إلى الحكم على إثر انقلاب 13 ماي1958، فشكل الجمهورية الفرنسية الخامسة، وحكم فرنسا إلى غاية 1969. أنظر: عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ، ج 4 المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د ت ن، ص ص 732 – 733 .

[3]– صحيفة يومية وطنية، سياسية، جامعة ، لسان حال الحزب الحر الدستوري التونسي، لصاحبها الحبيب بورقيبة، صدر أول أعدادها في غرة جوان 1934.،كانت محل مراقبة شديدة من طرف إدارة الحماية الفرنسية، ونظرا لمواقفها الجريئة في محاولة فضح و تعرية السياسة الاستعمارية الفرنسية بتونس، تعرضت "العمل" للتعطيل من طرف الإدارة الفرنسية في 7 أفريل 1938، ولم تستأنف نشاطها إلا في 25 أكتوبر 1955، حيث واصلت صدورها كصحيفة يومية إلى أن توقفت عن الصدور سنة 1988. أنظر :عمر بن قفصية، **أضواء على تاريخ الصحافة التونسية (1860–1870)** ، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس ، د ت،د ط، ص 213.

[4]– ويقصد بذلك الاتصالات السرية التي أجرتها حكومتي غي مولي وبورجيسمونري مع بعض قادة جبهة التحرير الوطني، وقبولهما بمبدأ حل القضية الجزائرية عن طريق التفاوض، نتيجة الضغط العسكري المتزايد للثورة التحريرية.

[5] – " **محمد مزالي، انتفاضة اليأس**"، العمل، العدد 796، (16 ماي 1958)، ص04.

[6] – **نفسه** .

[7]– " **مع الأيام** "، العمل، العدد 794،( 14 ماي 1958)، ص 01.

[8]– "**حركة التمرد تنتشر في الجزائر**"، العمل، العدد 795، (15 ماي 1958)، ص01

[9]– " **ديغول يؤكد حسسنا ما فعل الجيش**"، العمل، العدد 799، (20 ماي 1958)، ص02.

[10]– " **ديغول يستجيب لنداء المتمردين بالجزائر**"، العمل، العدد796،( 16 ماي 1958)، ص 01.

[11]– نفسه .

[12]–" **تولي ديغول يثير في الغرب ارتياحا ممتزجا بالقلق**"، العمل، العدد809، (31 ماي 1958)، ص01.

[13]– **مزالي محمد**، " **الجنرال ديغول**"، العمل، العدد 809، (31 ماي 1958)، ص 06.

[14] – مصطفى بوطمين، "**حركة انقلاب الجنرال شال**"، **مجلة أول نوفمبر**، العدد86، 1987، ص22– 23.

[15]– مشروع اقتصادي اجتماعي اغرائي جاء به ديغول للقضاء على الثورة في أكتوبر 1958، يهدف المشروع في ظاهره إلى تحسين الأوضاع المعيشية للجزائريين، بينما هدفه الباطني الحقيقي هو محاولة ضرب الثورة التحريرية في الصميم بعزل الشعب الجزائري عنها، أعلن ديغول عن هذا المشروع بمدينة قسنطينة، حيث تضمن توفير مناصب شغل وتوزيع أراضي فلاحية وسكنات على الجزائريين، أنظر: علي عليلات، " **أضواء على سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية** "، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 118–119، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين ،الجزائر، 1990، ص– ص 15–16.

[16]– بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة**، دار النفائس، بيروت، د ط، 2010، ص ص 75–77.

[17]–"**هل وافق الغرب على سياسة الإدماج الديغولية** "، العمل، العدد 815،( 07 جوان 1958)، ص 02.

[18]– "**جبهة التحرير الوطني تصرح: ديغول يوصد الأبواب في وجه جميع الإمكانيات لحل القضية الجزائرية** "، العمل العدد814، (06 جوان 1958)، ص ص 1-3.

[19]– يوسف يعلاوي، استفتاء وانتخابات 1958، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 118- 119، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1990، ص31.

[20]– " **مأساة فرنسا** "، العمل، العدد 912، (30 سبتمبر1958)، ص 01.

[21]– " **الاستفتاء ...هذه المهزلة** "،العمل، العدد 912،( 30 سبتمبر 1958)، ص ص 1-3.

[22]– " **مع الأيام**"، العمل، العدد1541، (06 أكتوبر1960)، ص 01.

[23]– بسام العسلي، مرجع سابق ، ص 76.

[24]– " **اتصال لماذا؟** "، العمل، العدد934، (25 أكتوبر1958)، ص04.

[25]– **نفسه**، ص01

[26]– "**مع الأيام**"، العمل، العدد935،( 26 أكتوبر1958)، ص01.

[27]– " **صخب الرجعيين متواصل**"، العمل، العدد1211، (18سبتمبر 1959)، ص ص 1- 3.

[28]– "**مع الأيام**"، العمل، العدد1215،( 22 سبتمبر 1959)، ص 01.

[29]–"**الحكومة المؤقتة تعلن استعدادها للشروع في المحادثات**"، العمل، العدد1221،( 29 سبتمبر-1959)، ص 01.

[30]– " **طريق السلم مفتوحة** "، العمل، العدد1221، (29 سبتمبر1959)، ص 01.

[31]– **نفسه.**

[32]– بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية – ثورة أول نومبر 1954–... معالمها الأساسية**، دار النعمان للطباعة والنشر ، د ط ، دت ، د م ن، ص ص437-438.

[33]– " **التناقض لن يجدي نفعا** "، العمل، العدد1324،( 27 جانفي1960)، ص ص 01-03.

[34]–"**الجزائر ليست فرنسا** "،العمل، العدد1326،(20 جانفي1960)،ص01.

[35]–"**وحدة وعظمة على حساب الثورة**"، العمل، العدد1327، 30 جانفي1960،صص 01-03.

[36]–مصطفى بوطمين،"**حركة انقلاب الجنرال شال** "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد،86، 1987، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص ص 21-28.

[37]– " **أخطار محدقة بشمال إفريقيا** "، العمل، العدد1711، (25 أفريل1961)، ص 01 .

[38]–ويقصد بهاحادثات إيفيان الأولى التي جرت في الفترة الممتدة ما بين (20 ماي– 13جوان) 1961.

[39] – " **أخطار محدقة بشمال إفريقيا** "، نفس المقال ، ص01.

[40]– " **الدرس الأساسي**"، العمل، العدد1714،( 27 أفريل1961)، ص01.

[41]– **نفسه**، ص 06.